مراحل تطور الاقتصاد المصري
منذ الحملة الفرنسية حتى أواخر القرن العشرين

إعداد الباحثة
سهام محمد محمد بصل

مراحل تطور الاقتصاد المصري منذ الحملة الفرنسية حتى أواخر القرن العشرين

المرحلة الأولى : مرحلة الاقتصاد التابع لبريطانيا

أ- الحملة الفرنسية والتغيرات الاقتصادية في مصر.

ب- محمد علي والتغير الهيكلي للاقتصاد المصري.

ج- الاقتصاد المصري في ظل الاحتلال البريطاني .

د- أهم التغيرات الاقتصادية في ظل الحرب العالمية (الأولى – الثانية) .

المرحلة الثانية : ثورة يوليو 1952 واستقلال الاقتصاد المصري.

المرحلة الثالثة : سياسة الانفتاح الاقتصادي عقب حرب أكتوبر 1973 م.

المرحلة الأولى : مرحلة الاقتصاد التابع لبريطانيا

أ- الحملة الفرنسية والتغيرات الاقتصادية في مصر :

مثلت الحملة الفرنسية وتولى محمد علي نقطة فارقة في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ورغم أن الحملة الفرنسية لم تستمر أكثر من ثلاث سنوات إلا أنها غيرت مسار مصر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فإن كانت فشلت عسكرياً إلا أنها استطاعت أن تحقق أهدافاً سياسية واجتماعية واقتصادية غيرت بها مسار التاريخ المصري . فقد تحولت مصر من ولاية عثمانية تابعة إلي الدولة السنية إلي دولة شبه مستقلة تخطو خطوات نحو الاستقلال التام ، وبدأت محاولاتها للانفصال عن تبعيتها لدولة الخلافة العثمانية كما بدأت في تغيير توجهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية ، ولذلك نستطيع ان نقول أن الحملة الفرنسية تمثل بداية التوجه الليبرالي العلماني في مصر وإن كان ذلك تم بخطى بطيئة وهو ما اقتضته ظروف المجتمع المصري من ناحية ومن ناحية أخرى أن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحتاج لمثل هذا الوقت الكافي ، حيث أنها تمر بأطوار مختلفة حتى تتقبلها المجتمعات وتأتلفها وتتعايش معها.(١)

إن نقطة البدء لتاريخ مصر الحديث تتوزع بين حملة بونابرت الفرنسية عام 1798 وبين نظام محمد علي الذي قام عام 1805 م . حيث كانت أول جسر بين مصر والفكر الأوروبي الحديث ، فقد ظلت مصر بمعزل عن مجريات الأمور الخارجية " سياسية – اجتماعية – اقتصادية " فكانت الحملة الفرنسية تمثل أول احتكاك مع الحضارة الأوروبية الحديثة بما تحمله من فكر اقتصادي وسياسي واجتماعي، فجاءت الحملة صداماً بين حضارتين لكل منهما مقوماتها ، ثم جاء تولي محمد علي ودخول رأس المال الأجنبي لمصر ومحاولة الاندماج في الاقتصاد الدولي كنتيجة مباشرة لهذه الحملة.(٢)

(١) وثائق تاريخية عن الأرضي والفلاح في مصر ، الطليعة (العدد١) يناير ، يناير ١٩٦٥ ، صـ ١٠
(٢) عبد الباسط عبد العاطي (الدكتور) : صراع الطبقات في القرية ، دار الثقافة ، دار الثقافة الجديدة للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٥٣

ب- محمد علي والتغير الهيكلي للاقتصاد المصري :

علي عكس نابليون جاء محمد علي بسياسته القائمة علي احتكار الدولة المتمثل في ملكية وسائل الإنتاج وقوة العمل وناتج العمل ، حيث قام بتصفية فئة التجار وأصحاب الحرف التي كان من الممكن أن تتطور بشكل طبيعي وأن تحدث تراكما أوليا يساعد علي تمويل صناعات وطنية ، ولكن محمد علي لم يوقف تطورها فحسب بل وجه إليها ضربة قاصمة بنظام الاحتكار الذي انتهجه ، وبذلك دمر إمكانية قيام صناعات أهلية كبيرة بواسطة رأسمال محلي ورأسماليين محليين.

هذا وإن كان محمد علي قد أقام بعض الصناعات الحربية والمدنية إلا أنها سرعان ما اندثرت ولم يكتب لها الاستمرار خاصة بعد ضرب مشروعه التوسعي بتكالب الرأسمالية عليه وإجباره في معاهدة لندن 1840 علي إلغاء نظام الاحتكار ، ولكن هذا الدور تعاظم من خلال عمليات الإنشاء التي توسع فيها إسماعيل مثل بناء السكك الحديدية والموانىء وإنشاء فروع للبنوك العالمية الكبرى في مصر.

في عام 1856 أنشئ أول بنك إنجليزي في مصر ، وفي عهد إسماعيل أنشئ البنك الإنجليزي المصري عام 1864 م والبنك الإمبراطوري العثماني عام 1867 ، كما لعب رأس المال الأجنبي دوراً خطيراً ، وجهه الأول هو زيادة السيولة النقدية المتداولة ووجهه الآخر هو السيطرة علي الأرض وزارعيها من خلال عمليات الإقراض الواسعة وبفوائد عالية للغاية.(١)

وحدثت تحولات جذرية عجلت من سرعة عملية إدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي كاقتصاد تابع(٢) فقد تزايدت قوة الاندماج في السوق الدولية ليس فقط من خلال الاعتماد علي صادرات القطن ولكن أيضاً بسبب التزايد السريع للسيطرة الأجنبية

---

(١) **محمد بديع بليح : قضية التنمية في مصر منذ القرن التاسع عشر " منشأة دار المعارف " ، الاسكندرية ، ص ٦٠**

(٢) **Crouchley : The Economic Develeopment of modern Egypt . pp 177 . 178**

في عهد سعيد وعهد إسماعيل ولقد كان من أهم أسباب السيطرة الأجنبية الديون الخارجية ، ثم تأكدت هذه السيطرة من خلال فرض الرقابة الثنائية ، وإنشاء صندوق الدين ودخول الأجانب أعضاء في الوزارة المصرية وقد ازدادت حدة هذه السيطرة بفعل الامتيازات الأجنبية التي قيدت سلطة مصر التشريعية.

لقد حدث التوسع الخطير في المديونية الخارجية لمصر حتى عام1880 م ، فقد بلغ الدين العام الخارجي في عام 1880 م نحو 98.4 مليون جنيه .وهكذا وقع اقتصاد مصر المعتمد علي التصدير في شباك مديونية خارجية فادحة بسبب إسراف الحكام ، وارتفاع أسعار الفائدة والعملات ، وزاد من آثار هذه المديونية أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلي مصر لم يكن كافياً لتعويض مدفوعات خدمة الدين الخارجي.

وهكذا أضاع قدر كبير من ثمار الفائض الذي تحققه الدولة من صادراتها ، حيث امتصته مدفوعات خدمة الدين الخارجي وتحويلات الأرباح إلي الخارج.

ج- الاقتصاد المصري في ظل الاحتلال البريطاني:

جاء الاحتلال البريطاني إلي مصر 1882 ففرض سيطرته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية .وتوسع علي أثر ذلك تسلط بريطانيا علي تجارة مصر، وزادت الأموال الأجنبية بدرجة كبيرة واتسعت ميادين أعمالها في شكل استثمارات خاصة وكان أهمها الشركات والبنوك الأجنبية. (١) وهيمنت بريطانيا علي النظام المصرفي المصري ، فقد ارتبطت العملة المصرية منذ الاحتلال بالعملة الإنجليزية من خلال نظام للذهب الدولي . وتمكن الجنيه الإسترليني من طرد العملات الأجنبية والانفراد بالتداول في السوق المصرية بفعل قوة الاحتلال التي خططته ليصبح الإسترليني هو وحدة النقد وإدارة التداول في السوق المصرية ووسيلة تسوية المدفوعات الدولية.(٢)

(١) محمد بديع بليح : المرجع السابق صـ ٧٣
(٢) طاهر عبد الحكيم : الشخصية المصرية " قراءة جديدة لتاريخ مصر " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، صـ ١٧٥

ولقد استكملت بريطانيا حلقات سيطرتها النقدية بإنشاء البنك الأهلي المصري 1898 بإدارة ورأس مالي أجنبي ، ومنحته سلطة إصدار النقد الدولي ، وارتبطت هذه التبعية النقدية بأخرى مصرفية تمثلت في نشأة الجهاز المصرفي نشأة أجنبية وممارسته لنشاطه في إطار سيطرة أجنبية

حيث أنشئت البنوك علي أيد الرأسماليين الأجانب ، وكانت معظمها فروعاً أو شركات تابعة لبنوك أجنبية يتم رسم سياستها والإشراف علي إدارتها في الخارج وتعددت جنسياتها بتعدد جنسيات مؤسسيها والجاليات الأجنبية التي كانت تمول نشاطها في السوق المحلية ، كما تركز معظمها في القاهرة والإسكندرية لتركز النشاط التجاري بهما إلي حد كبير.

وما إن أقبل القرن العشرون إلا وكان كل من الاقتصاد والحكم في مصر خاضعاً لسيطرة وتغلغل رأس المال الأوربي .وعبر هذا التغلغل عن نفسه في كل من الفروع العديدة للبنوك المصرفية الأوربية والرهونات العقارية التي تمت لصالح هذه المؤسسات والسيطرة الأجنبية علي التجارة فضلا عن تواجد الجيش ورجال الإدارة البريطانيين وإنشاء قناة السويس والتوسع في زراعة القطن ، ومن ثم لم يعد هناك جزء من البلاد تقريبا بمعزل عن القوى الاقتصادية الدولية ، ومن ثم لعبت الرأسمالية الأوربية دورا هاما في تنشيط اقتصاد السوق في مصر مما أسهم في نمو العناصر الرأسمالية وتخلل نمط للإنتاج القديم الذي ظل سائداً حتى نهاية حكم محمد علي وبعض أبنائه وظهور الملكية الفردية كأساس للتنظيم الاجتماعي بديلاً عن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وخاصة الأرض الزراعية ، حيث استكملت سلطات الاحتلال عملية تثبيت الملكية الفردية للأرض لتسهيل الغزو الاقتصادي الغربي من خلال تحويل طبقة ملاك الأراضي الجديدة إلي طبقة تابعة لسياسة الاحتلال البريطاني والرأسمالية الغربية.(١)

وقد أسهمت مجموعة متكاملة من القوانين و المؤسسات مثل الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة في تمييز الأوروبيين عن المصريين ، جعلت منهم نخبة مميزة وثرية اقتصاديا ، فقد

(١) **خيري أبو العزايم : المرجع السابق صـ ٣١**

كانت الدولة تمثل مصالح الأثرياء ولعب الاستعمار دوراً هاماً في زيادة التفاوت في الثروة وسوء التوزيع .

كانت للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها بريطانيا في مصر أهداف ثلاثة تشكل في مجملها الخطة التي أتبعتها بريطانيا لإجهاض أية إمكانية التطور الاقتصادي في مصر وحصر إمكانيات النمو في إطار التبعية والخضوع للرأسمالية الغربية وذلك بالوسائل التالية :

أولا : تحويل مصر إلي دولة زراعية:

حرصت السياسة البريطانية علي تحويل مصر إلي وحدة زراعية تابعة لنظام الرأسمالية العالمي بتخصصه في زراعة القطن لمصانع الغزل والنسيج في لانكشير ومن هنا كان اهتمام سلطات الاحتلال بتنظيم الزراعة والري.(١)

ثانيا : الحيلولة دون قيام صناعات وطنية:

حرصت السلطات البريطانية فور احتلال مصر علي إغلاق المصانع الحكومية وبيع مصانع النسيج التي(٢) كانت باقية من أيام محمد علي ، كما أوقفت العمل في الترسانة التي كانت تنتج البنادق والذخيرة ، وأوقفت العمل أيضاً في الحوض البحري لإصلاح السفن ، ثم ألغيت الطوائف الحرفية عام1891 م.

ومما يبين مدى عداء سلطات الاحتلال الإنجليزي لقيام أية صناعة وطنية ما ورد في تقرير لورد كرومر عام 1891 م والذي قال فيه " أنه سيكون من الإضرار بمصالح بريطانيا ومصر تقديم أي تشجيع لقيام صناعة قطنية في ظل حماية جمركية" ، وفي تقرير عام 1905 م يسجل كرومر نتائج هذه السياسة فيقول من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التي كانت منذ 15 سنة يجد فارقاً ضخماً.(٣)

---

(٢) المرجع السابق ، صـ ٣٢
(٣) المرجع السابق ، صـ ٣٤

ثالثا : سيطرة الرأسمالية الأجنبية:

حرصت بريطانيا علي أن تربط بها كبار الملاك والأعيان من خلال توجيههم إلي التخصص في زراعة القطن ، وذلك حتى تضمنهم ركيزة محلية اقتصادية وسياسية لاحتلالها لمصر .ومن الناحية الأخرى سعت بريطانيا لزرع رأس المال الأجنبي ودعم مواقعه في مصر ليظل دائما في حاجة إلي الحماية البريطانية ، وبالتالي تشكل ركيزة أخرى لسياستها الاستعمارية في البلاد.(١)

د- أهم التغيرات الاقتصادية في ظل الحرب العالمية (الأولى – الثانية)

كان هذا التدفق الواضح لرؤوس الأموال الأجنبية علي مصر يأخذ شكلاً تدريجيا من الاحتلال وحتى عام1914 م فإذا استثنينا الملايين الكثيرة من الجنيهات التي اقترضتها حكومة إسماعيل نلاحظ أن الأموال الأجنبية التي استثمرت في مصر كانت قليلة المقدار حتى 1883م(٢).

وكان هذا أمراً طبيعياً فالأموال الأجنبية مستغلة أساساً في القروض الحكومية بنسبة كبيرة بالإضافة إلي القروض الربوية التي أقرضها الأجانب للأهالي في مختلف أنحاء مصر ، وتلت ذلك فترة ركود استمرت إلي العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، ثم تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية بنسبة كبيرة منذ عام 1892 وأخذت في ارتفاع تدريجي مع بداية القرن العشرين وشملت هذه الأموال شركات مختلفة برؤوس أموال أجنبية خالصة.

والدليل علي هذا أنه إذا كانت قيمة الأموال الأجنبية المستثمرة في شركات الأراضي والنقل في عام 1883 م هي 731.000 جنيه ، فإن هذه النسبة قد ارتفعت كثيراً في عام 1892 حتى وصلت إلي 1.289.000 جنيها ، وظلت في الارتفاع إلي أن بلغت نسبة كبيرة عام1914 م فقد ارتفعت إلي 31.470.000 جنيها وغير الأموال الأجنبية المستثمرة في شركات النقل

(١) راشد البراوي : " التطور الاقتصادي في العصر الحديث " ، الطبعة الرابعة ، النهضة المصرية ، صـ ١٧٥

(٢) راشد البراوي : المرجع السابق ، صـ ١٧٥

والأراضي كانت هناك الأموال الأجنبية المستثمرة في المصارف والأعمال التجارية وغيرها في نفس الفترة السابقة ، وهي الأخرى قد سارت في الارتفاع كبير منذ مستهل القرن العشرين.(١)

جدول يبين اطراد زيادة رؤوس الأموال الأجنبية من1883 م وحتي1914 م(٢)

السنة	شركات الأراضي والنقل والصناعة	المصارف(الرهن – الودائع) الأعمال التجارية وغيرها
1883	731.000	5.669.000
1892	1.289.000	528.000
1902	11.493.000	2.199.000
1914	31.470.000	60.569.000

وما إن جاءت 1914 حتى كانت نسبة رأس المال الأجنبي ما يعادل 91% من رأس مال جمعية المستثمر في مصر وذلك بالإضافة إلي الأموال التي تستثمرها شركة قناة السويس وبلغت حوالي 16 مليون جنيه والأموال التي كانت تستغلها فروع الشركات الأجنبية وذلك بجانب ممتلكات الأجانب الشخصية كالأراضي والعقارات والأموال المستغلة في الرهونات.(٣)

ومن هذا نستطيع أن نقول أن رأس المال المحلي المستغل في الشركات لأغراض مختلفة كان ضئيلا جدا وأن المال الأجنبي كان متدفق علي البلاد بدرجة كبيرة.

وأخيرا نرى الديون التي كانت علي التجار المحليين للتجار الأجانب ، إذا كان التجار المصريون يأخذون البضاعة الأجنبية بالدين ، فإذا ما باعوها سددوا ثمنها .

---

(١) المرجع السابق : صـ ١٧٥

(٢) بنك مصر ، اليوبيل الذهبي ١٩٢٠ /١٩٧٠ ، إعداد إدارةالبحوث الاقتصادية ببنك مصر ، صـ ٦

(٣) أمين مصطفى عبد الله (الدكتور) : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث – الطبعة الأولى – الأنجلو المصرية ، ١٩٥١ ، صـ ٣٣٧ ، ٣٣٨

هكذا كان الحال قبل وقوع الحرب العظمى الأولي والأموال الأجنبية تتدفق إلي البلاد والمصريون حكومة وشعباً عاجزون عن سداد ما عليهم من ديون وكان من الصعب علي مصر حتي لو قترت علي نفسها ، وحاولت أن تزن الدخل بالمنصرف أن تتخلص من هذه الحال إلا بعد سنوات طويلة يصحبها الرخاء والانتعاش ، ولكن لحسن الحظ جاءت ظروف الحرب ، وانتعشت الأحوال وكثر المال.(١) وكان هذا راجعاً لكثرة الإنفاق الحربي ، وما حدث لأسعار القطن من ارتفاع كبير ، إذ أدى هذا إلي ازدياد ثروة كبار الملاك والتجار وأصحاب الأعمال ومن معهم ، وترتب علي هذا بالتالي كثرة الطلب علي الخدمات المصرفية وزيادة ودائع البنوك التجارية(٢)

وبدأ رأس المال الوطني يأخذ طريق إلي الظهور والانتعاش عما كان عليه قبل الحرب ، وليس معنى هذا تفوق علي الأجنبي بل ظل الأخير مسيطرا محافظا علي تفوقه ونفوذه.

وهذا في نفس الوقت الذي اضطربت فيه أحوال المصارف الأجنبية بسبب الصلة التي بينها وبين المصارف في الخارج ، ولكن لم تنقضي شهور قلائل حتى عادت الثقة إلي النفوس ، ولا ريب أن ظاهرة الاضطراب هذه راجعة إلي عدم وجود نظام مصرفي مصري ينظم المصارف بعضها ببعض ويجعلها تحت إشراف بنك الدولة والبنك المركزي.

وقد زاد عدد البنوك التجارية بعد الحرب ، حتى صار أكثر من العشرين غير أن أعمالها ظلت مقصورة علي تمويل التجارة الخارجية ، وعلي أعمال الرهن ، ومن الظواهر التي تسترعي النظر أنه منذ نشوب الحرب أخذت المصارف في الاعتماد علي الأفراد في سبيل الحصول علي رأس مالها العامل. ويرجع هذا إلي ارتفاع الأسعار والدخول النقدية مما جعل الناس يألفون إيداع مدخراتهم في المصارف.(٣) وخاصة البنك الأهلي و البنك الإنجليزي المصري ، وقد زاد رصيدها في 1920 إلي 35.5 مليون جنبيه بعد أن كان 6.5 مليون جنية سنة 1914 م.(٤)

---

(١) **Crouchley : The Investement of foreign capital in Egyptian compaies and public dept press Bulaq 1938**

(٢) **راشد البراوي : المصدر السابق ، صـ ٢١٠ ، ٢١١**

(٣) **أمين مصطفى عبد الله ، المرجع السابق ، صـ ٣٣٨**

(٤) **المرجع السابق صـ ٣٣٩ ــ ٣٤٣**

ويمكننا أن نلخص الظواهر المالية في البلاد في فترة ما بعد الحربين في تغيرات أهمها :

نقص الديون العقارية والتجارية.

مساهمة رأس المال المصري ، وليس معنى دخول رؤوس الأموال المصرية إلي ميدان الاستثمار أن البلاد تخلصت نهائياً من الأموال الأجنبية ، ولكنها قلت أو اندمجت مع الأموال المحلية.

وأول أثر من آثار الحرب هو ضعف سيل رؤوس الأموال الأجنبية من التدفق في البلاد ، وأولى الشركات التي تأثرت بهذه الحرب هي شركات الأمم المعادية لانجلترا فنجد أنه بين سنتي ١٩١٤ – ١٩١٦م أقفلت 17 شركة مساهمة و 62 بيتا من بيوت الأعمال الهامة علي أنها من ممتلكات الأعداء ، وكان معظمها ألمانياً ونمساوياً وإيطالياً ومن بينهم البنك الألماني الشرقي الذي كان من أهم البنوك التجارية في أيام ما قبل الحرب.

وتدلنا الأرقام الرسمية علي أن مجموع أرقام رؤوس الأموال المستغلة في مصر والتي وصلت عام 1914 إلي 100.152.490 هبطت تدريجيا فأصبحت 99.762.350 سنة 1915 ، 96.366.000 سنة1919 م ثم هبطت إلي 85.280.000 سنة 1926 ، واعتبرت هذه السنوات هي سنوات الرواج الاقتصادي ، فقد رأت مصر في الفترة بين سنة ١٩١٥ – ١٩٢٦ أعظم مراحل الانتعاش التي مرت بها.(١)

وفي عام 1937 م ألغيت الامتيازات الأجنبية بمقتضى معاهدة مونترو ، فكان لهذا الحدث فضل كبير في إحداث نهضة اقتصادية مصرية ، إذ تحررت الحكومة من قيود الامتيازات وصار لها الحق في تطبيق التشريعات الصناعية والمالية علي الأجانب وبخاصة في فرض الضرائب علي رؤوس الأموال الأجنبية دون حاجة إلي موافقة الدول الأجنبية.(٢)

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثالث ، دار المعارف ، صـ ٤٣

(٢) قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلي عهد مبارك ، دار الشروق ، عرض عبد الحافظ الصاوي ، www.aljazeera.net .

ومع دخول انجلترا الحرب العالمية الأولى والثانية ، استطاعت مصر سداد ديونها عبر مواردها الأولية المصدرة لانجلترا ، كما شهدت مصر ما عرف في وقت الاحتلال بمسألة تمصير الدين بجعله مستحقا لمواطنين أو لأجانب مقيمين بمصر بدلا من انجلترا ، واستطاعت مصر سداد ديونها بل وأدانت إنجلترا بنحو 345 مليون جنيه إسترليني مع نهاية الحرب العالمية الثانية.(١)

المرحلة الثانية : ثورة يوليو 1952 واستقلال الاقتصاد المصري :

كان واضحا تماما بالنسبة للنظام الناصري منذ اللحظة الأولي أن الدولة ستلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد وخاصة في تنمية البنية التحتية وتمويل المشاريع الكبرى التي لن يستطيع القطاع الخاص القيام بها ، ولكن النظام في بدايته كان شديد التشجيع للقطاع الخاص، وكان يري أيضا إن للاستثمارات الأجنبية دورا هاما.

كما كان واضحا أيضا أن عملية التصنيع يجب أن تأخذ الصدارة في أولويات النظام ، وأن النموذج الذي يجب أن يتبع هو نموذج إحلال الواردات للسلع الاستهلاكية والدخول في الصناعات الثقيلة وتصنيع وسائل الإنتاج.

وكان النظام شديد الحماس في بدايته لمشاركة القطاع الخاص ، فأصدر قانون 430 لسنة 1953، وقانون 25 لسنة 1954 ، مدا الإجازة الضريبية إلي 7 سنوات للمشاريع الصناعية الجديدة ، وخمس سنوات للمشاريع القائمة التي تحقق توسعا في رأس المال.١

ولكن ضعف القطاع الخاص من جانب وامتناع الاستثمارات الأجنبية من التدفق إلي مصر من جانب آخر دفعا النظام الجديد نحو دور متنام للدولة كمستثمر رئيسي ، ونحو محاولة

---

(١) تحولات الاقتصاد المصرى،ملاحظات أولية ،وحدة الدراسات ،مركز الدراسات الأشتراكية ،الطبعة الأولي ،١٩٩٩،ص٥

التنمية الصناعية السريعة من خلال سياسة إحلال الواردات وحماية السوق المحلي من منتجات السوق العالمي.

وقد كانت من رصيد ثورة يوليو إجراءات مثل تأميم شركة قناة السويس للملاحة العالمية وغيرها من الممتلكات الأجنبية وإجراءات الإصلاح الزراعي التي قوض(١)ت العلاقات الإقطاعية في القرية ، والملكية الزراعية الكبيرة ، وحددت بشكل جوهري حجم الملكية المتوسطة ، كما عملت الثورة علي تحويل مصر إلي دولة عصرية متطورة ذات صناعة متقدمة ، وزراعة وثقافة رفيعتي المستوى وعلي رفع مستوى معيشة الشعب وقد جرى تأميم ممتلكات البورجوازية المصرية الكبيرة وكذلك ممتلكات بعض ممثلي البورجوازية المتوسطة.

وقد أملت منطقية النضال من أجل توطيد الاستقلال السياسي والاقتصادي لمصر وتسخير المصادر لتطوير اقتصادها بشكل سريع ، ضرورة الدعم الشديد لسيطرة الدولة علي العمليات الاقتصادية ، وجرى ضم المؤسسات والبنوك وشركات التأمين المؤممة وكذلك المصانع الجديدة والمحطات الكهربائية إلي القطاع العام الذي صار أساس لتنمية البلاد فيما بعد ، غير أن القطاع الخاص ظل متسيدا في مجالات الزراعة والخدمات والصناعات الخفيفة.(٢)

لقد كان لعبد العناصر جهود كبيرة في بناء الاقتصاد وتغير تركيبته الهيكلية من تطوير البنية الأساسية والتوجه نحو الصناعة والاستفادة من العلاقات المتعددة مع أمريكا والغرب والكتلة الشرقية كما استطاع أن يستفيد من المعونات الخارجية بشكل كبير.

وعلي الرغم من نجاح التجربة الناصرية في إتباع سياسات اقتصادية أو التوجه لتمويل مشروعات التنمية في إطار نموذج الاعتماد علي الذات ، فإنه يؤخذ عليه اعتماده علي المعونات الغذائية الأمريكية لمدة عشر سنوات استمرت حتى فبراير 1968 واعتذرت أمريكا من تجديد

(١) أجاريشيف : " جمال عبد الناصر " دار التقدم ، صـ ١٨٦
(٢) جلال أمين : قصة الاقتصاد المصري ، العرض السابق.

اتفاقية المعونات الغذائية التي كانت تقدمها نظير تحصيل قيمتها بالجنية المصري وبسعر فائدة ٩%. (١)

وتستطيع أن نميز بين عدة أدوار مر بها الاقتصاد المصري في هذه المرحلة ، حيث مر الاقتصاد المصري بعدد من المراحل منذ عام 1952 ، بدأت المرحلة الأولى عام 1952 واستمرت حتى عام 1960 ، وغلب عليها اتخاذ عدد من السياسات الاقتصادية تعبر في اتجاه إعادة توزيع الموارد ، من خلال تدخل الدولة الواضح في النشاط الاقتصادي وكانت أبرز هذه السياسات قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر 1952 والاتجاه إلي التصنيع لاستيعاب فريق من العمالة وإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي أواخر العام نفسه ، وبدء الاستثمار الحكومي المباشر في شركة الحديد والصلب عام 1954 تم تأميم قناة السويس عام 1956 ، ومع تزايد تدخل الدولة بدأ الاتجاه للتخطيط عبر إنشاء لجنة التخطيط القومي عام 1957 بدلا من مجلس الإنتاج القومي.

وفي عام 1960 بدأت المرحلة الثانية التي يطلق عليها مرحلة التخطيط الشامل واستمرت حتى عام 1966 وكانت أهم ملامحها التخطيط الاقتصادي القويم الشامل والتطبيق الاشتراكي ، وتم البدء بأول خطة خمسية شاملة ١٩٦٠ – ١٩٦٥م يرتكز تنفيذها علي قطاع اقتصادي قائد تسنده عنده سياسات أهمها القوانين الاشتراكية وتحديد ساعات العمل والأجور وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر والتدخل في تحديد الأسعار ، وقد أسفرت تلك المرحلة عن تحقيق بلغ ٣٨% من خلال الخطة الخمسية.

وفي عام 1967 بدأت مرحلة ثالثة من التطور الاقتصادي المصري هي مرحلة اقتصاد الحرب ، حيث عانى الاقتصاد من مشكلة تمويل الخطة وكانت السياسات تخدم الاستعداد لتحرير

(١) **تحولات الاقتصاد المصري ، ملاحظات أولية ، المرجع السابق ، صـ ٨ – ٩**

الأرض المصرية المحتلة ، وزاد الإنفاق العسكري من ٥.٥% من الناتج المحلي عام ١٩٦٢ إلي ١٠% عام ١٩٦٧ ثم إلي ٢٠% عام ١٩٧٣م. (١)

المرحلة الثالثة : سياسة الانفتاح الاقتصادي عقب حرب أكتوبر1973 م :

يتصور الكثيرون إن ما حدث في السبعينات كان تفكيكا لنظام رأسمالية الدولة ،وتراجعا للدولة عن التدخل في الاقتصاد ، وأن الانفتاح كان تحولا جذريا في السياسات الاقتصادية للنظام . ولكن واقع تطورات السبعينات يدحض هذه التصورات تماما . فقد ظل القطاع العام كما هو ولم تقلل الدولة من سيطرتها علي الصناعة ، وظل الوضع في الريف كما هو تحت سيطرة الدولة ، وحتي نظام البنوك، والتي شهد أكبر تغيير في السبعينات من خلال السماح لإنشاء بنوك القطاع الخاص ، حتي في هذا المجال ظلت الدولة في الصدارة . فبعد خمس سنوات من تطبيق قانون 43 لعام 1974 المعروف بقانون الانفتاح كانت بنوك القطاع العام لا تزال في الصدارة فقد كانت في 1979 تستحوذ علي 81% من إجمالي الودائع و 83% من إجمالي الائتمان.

لقد كانت قوانين الانفتاح مجرد محاولة من النظام لإنقاذ نفسه من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية ، وخاصة العربية بعد صعود أسعار البترول في عام 1973 ، حتي تحل أزمة تمويل الاستثمارات التي كانت الدولة تعاني منها منذ منتصف الستينات . ولكن هذه المحاولة فشلت في مجملها ، فظلت الاستثمارات الأجنبية محدودة للغاية ، وظلت الأزمة في بنية النظام كما هي . إن الذي أنقذ النظام من الناحية الاقتصادية لم يكن سياسات الانفتاح ، ولكن تدفق القروض الغربية بسبب سياسات السلام مع إسرائيل والتحالف مع أمريكا من جانب ، وإرتفاع أسعار البترول من جانب آخر . (٢)

---

(١) **تحولات الاقتصاد المصري ، ملاحظات أولية ، المرجع السابق ، صـ ١٤**

(٢) عبد الرحمن عيسوي: سيكولوجية الفكر والخرافة، ص ١١

المراجع

Crouchley : The Investement of foreign capital in Egyptian compaies and public dept press Bulaq 1938

أجاريشيف : " جمال عبد الناصر " دار التقدم .

أمين مصطفى عبد الله (الدكتور) : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث – الطبعة الأولى – الأنجلو المصرية ، ١٩٥١ .

أمين مصطفى عبد الله ، المرجع السابق .

بنك مصر ، اليوبيل الذهبي ١٩٢٠ /١٩٧٠ ، إعداد إدارةالبحوث الاقتصادية ببنك مصر .

تحولات الاقتصاد المصرى،ملاحظات أولية ،وحدة الدراسات ،مركز الدراسات الأشتراكية ،الطبعة الأولي ١٩٩٩، .

جلال أمين : قصة الاقتصاد المصري .

خيري أبو العزايم فرجاني (الدكتور) : ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

راشد البراوي : " التطور الاقتصادي في العصر الحديث " ، الطبعة الرابعة ، النهضة المصرية .

طاهر عبد الحكيم : الشخصية المصرية " قراءة جديدة لتاريخ مصر " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

عبد الباسط عبد العاطي (الدكتور) : صراع الطبقات في القرية ، دار الثقافة ، دار الثقافة الجديدة للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثالث ، دار المعارف .

قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلي عهد مبارك ، دار الشروق ، عرض عبد الحافظ الصاوي ، www.aljazeera.net .

محمد بديع بليح : قضية التنمية في مصر منذ القرن التاسع عشر " منشأة دار المعارف " ، الإسكندرية .

وثائق تاريخية عن الأرضي والفلاح في مصر ، الطليعة (العدد١) يناير ، يناير ١٩٦٥ .